

الحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا
دراسة قياسية للفترة (1996-2014)

أ. بن ديش نعيمة
جامعة مستغانم
أ. د. زرواط فاطمة الزهراء
جامعة مستغانم

المخلص:

Abstract:

This study examine the role of good governance in attracting foreign direct investment, and that depending the panel data for 16 countries from the Middle East and North Africa (MENA) during the period from 1996-2014, and we have used the foreign direct investment as dependent variable, and the independent variables are: the six governance indicators issued by the World Bank of the party (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, 2005) namely political stability, voice and accountability, control of corruption, rule of law, government effectiveness, and quality of regulatory quality. The results have shown that most of the good governance indicators are statistically significant where there is a positive correlation relationship between each of the political stability index, the rule of law, and the government effectiveness and foreign direct investment flows to the region, while there is a negative correlation relationship between the index of the quality of regulatory quality and investment flows, while for both voice and accountability indicator and control of corruption index, the results showed that there was no relationship between them and between FDI flows to the sample countries.

Key words: good governance, foreign direct investment, Middle East and North Africa countries (MENA), Panal Data.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) لـ 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (المينا) خلال الفترة 1996-2014، و قد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتتمثلت في مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي من طرف (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, 2005) و هي الاستقرار السياسي، الصوت و المساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، فعالية الحكومة، و نوعية الأطر التنظيمية. و قد أظهرت النتائج أن معظم مؤشرات الحكم الراشد هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، و فعالية الحكومة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية و تدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لكل من مؤشر الصوت و المساءلة و مؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينهما و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الاستثمار الأجنبي المباشر، دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

مقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل في كل من البلدان النامية و الأقل نموا من خلال زيادة تكوين رأس المال المحلي، فهو يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات الجديدة، وإنشاء الصناعات الضخمة، والزيادة في الإنتاجية.

و لهذا فإن التأثير الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حفز العديد من الباحثين لدراسة العوامل الرئيسية التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الدول، فمنهم من درس العوامل التقليدية التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كحجم السوق المحلية، الانفتاح التجاري، تكلفة العمالة، الثبات في النمو الاقتصادي إضافة إلى انخفاض الضرائب والتعريفات الجمركية (Ang 2008)، و لكن معظم الدراسات السابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى في أواخر 1990 تم تجديد ما كتب حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التركيز على الحاجة إلى دراسة تأثير العوامل غير التقليدية على الأنشطة الاستثمارية الأجنبية (Noorbakhsh, Paloni and Youssef 2001; Addison and Heshmati, 2003; Becchetti and Hasan, 2007, Bagella, Becchetti and Hasan, 2005) فهذه العوامل تصبح أكثر أهمية في منطقة المينا حيث الغالبية من دولها ليست كبيرة بما يكفي، و لا مصدرا غنيا بما يكفي كمورد سعي الاستثمارات الأجنبية لذلك فهي أكثر عرضة لرسم كفاءة البحث عن المستثمرين (Becchetti and Kobeissi 2009).

و بالتالي فإن السؤال المطروح: إلى أي مدى يؤثر الحكم الراشد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا؟

فرضيات الدراسة: من أجل الوصول إلى حل للإشكالية السابقة سوف نركز على الفرضيات التالية:

- إن لمؤشرات الحكم الراشد أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تؤثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة.

و قد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور على الشكل التالي:

المحور الأول: المقارنة المعرفية للحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: المقارنة المعرفية للحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد

فيما يلي مجموعة منتقاة من مفاهيم الحكم الراشد من وجهة نظر بعض الهيئات الدولية، و الباحثين و المهتمين:

الجدول رقم (1): مفاهيم عن الحكم الراشد

ت	صاحب التعريف	مضمون التعريف
1	البنك الدولي (1992)	الحكم الراشد هو الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لهدف التنمية. ¹
2	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD	يمثل "حالة تقدم الإدارة و تطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة حديثة تستجيب إلى متطلبات المواطنين". كما عرفه على أنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية و الاقتصادية و الإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات" ²
3	لجنة الحكم العالمي Commission on Global Governance (1995)	محصلة أو مجموع الطرق التي يسيرها الأفراد و المؤسسات العامة و الخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة و المختلفة و اتخاذ العمل الشراكي، و يتضمن المؤسسات الرسمية و النظم المدعمة لتقوية الالتزام و كذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب و المؤسسات في صالحها" ³
4	تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)	هو "الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا و تكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" ⁴
5	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)	استعمال السلطة السياسية و إجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية. ⁵
6	سلى جمعة الشعراوي	مجموعة القواعد و الآليات الرسمية و غير الرسمية التي تستخدم في توزيع السلطة، و إدارة الموارد العامة في المجتمع ⁶
7	François-Xavier Merrien	الحكم الذي يتكون بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبقة بما فيها المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض، و تجعل مواردها و بصفة مشتركة، و كل خيراتها و قدراتها، و كذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات. ⁷
8	Marcou, Rangeon, et Thiébaud	هو الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية، و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص، و كذا المنظمات العمومية و الجماعات الخاصة و التجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أي أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة". ⁸

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على تعاريف بعض الجهات المهمة.

من التعريفات السابقة يتضح أن العناصر الأساسية للحكم الراشد تتمثل في (الدولة، القطاع الخاص، و مؤسسات المجتمع المدني).

فالدولة تهئ البيئة السياسية و القانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتعزز للتفاعل السياسي و الاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

ثانيا: مؤشرات الحكم الراشد

تعتبر المؤشرات العالمية للحكومة (WGI) الصادرة عن البنك الدولي من أكثر المؤشرات شمولية و مصداقية و دقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، و تتكون من ستة معايير و هي: السيطرة على الفساد، سيادة القانون، الصوت و المسألة، الاستقرار السياسي و غياب العنف، نوعية الأطر التنظيمية، و فعالية الحكومة.⁹ و هذه المؤشرات موزعة مثنى مثنى إلى ثلاثة مجاميع و هي (الاحترام و المساواة، طبيعة النظام السياسي، و قدرة الحكومة).

و فيما يلي سوف نتطرق لهذه المؤشرات:

الفرع الأول: الاحترام و المساواة

يمثل هذا المعيار احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية و الاقتصادية في الدولة و هو يشمل:

- 1- مؤشر مكافحة الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى وجود و انتشار الفساد و الرشاوى بين المؤسسات العامة و السياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة.¹⁰
- 2- مؤشر سيادة القانون: يهدف هذا المؤشر إلى تقدير مدى ثقة الأفراد بالقواعد القانونية و مدى التزامهم بتلك القواعد، خاصة فيما يتعلق بمدى شيوع الجريمة، و كفاءة و فعالية القضاء في إجراءاته و أحكامه.¹¹

الفرع الثاني: طبيعة النظام السياسي

يمثل هذا المعيار المسار الذي من خلاله تختار الحكومات و تراقب و يتم تغييرها، و يشمل هذا المعيار مؤشر الصوت و المسألة و مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف.

- 1- مؤشر الديمقراطية (الصوت و المسألة): يقيس هذه المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، و كذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات، و حرية وسائل الإعلام.¹²

- 2- مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.¹³

الفرع الثالث: قدرة الحكومة

يمثل هذا المعيار قدرة الدولة و الإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد و تطبيق السياسات الصحيحة و يشمل المؤشرين الآتيين:

1- **مؤشر فعالية الحكومة:** يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمة المدنية و درجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات و تنفيذها، و مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.¹⁴

و التركيز الرئيسي لهذا المؤشر هو المدخلات اللازمة لأن تكون الحكومة قادرة على إنتاج و تنفيذ سياسات جيدة و توفير السلع العامة.

2- **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك.¹⁵

ثالثا: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، و هو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل و كامل لهذه الظاهرة، و يعتبر تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) الأشمل من بين التعاريف، حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"¹⁶.

فالاستثمار الأجنبي مهم جدا في دفع عجلة النمو، فلقد أصبحت العديد من الدول النامية تعي أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و توليه اهتماما من المحافظ الاستثمارية و القروض البنكية، و ذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكن جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، فهو يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، و التي من شأنها نقل التكنولوجيا.¹⁷ و هذا ما أكدته دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) ، التي أجريت على مجموعة من الدول منها : الصين، ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند، حيث أوضحت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له، إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.¹⁸

إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير على مستوى التجارة الخارجية، حيث أن نشاطها الأساسي يتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية، و جعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدا للتجارة الخارجية.¹⁹

المحور الثاني: ميكانزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الاحترام و المساواة و الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **مؤشر مكافحة الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر:** تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بداية 1990 انتبه الباحثين في

مجال الأعمال التجارية الدولية إلى العلاقة بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يؤثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (المراقب خلال الفترة 1977-1982) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين.²⁰

حيث يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية و هروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية و الخارجية على حد سواء²¹، كما أنه يقلل من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق²²، كما أنه يؤدي إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية و من ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار و ملائمة مناخ الاستثمار و يزيد من تكلفة المشاريع و يهدد نقل التقنية²³.

فقد توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة مكونة من 45 دولة مضيضة خلال الفترة (1990-1991) و التي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية.²⁴

2- مؤثر سيادة القانون و الاستثمار الأجنبي المباشر: إن نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب وجود نظام قضائي فعال و عادل، و سمو القواعد القانونية و التنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين و عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب، و هذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد و تحيز القوانين و التشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري، المالي و السياسي.

فسيادة القانون تعتبر آلية مهمة في مكافحة الفساد الذي يعتبر كعامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، و الشرط الأساسي لمكافحته هو وجود إطار قانوني صالح و هيكل مؤسسي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف.²⁵

فقد توصل العديد من الباحثين إلى أن هناك أسباب نظرية قوية التي تتوقع أن تشجع بها سيادة القانون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و المقترحة من الحكومات المضيفة التي يمكن أن تلزم بمصادقية تنفيذ العقود و حماية الممتلكات.²⁶

ثانيا: طبيعة النظام السياسي و الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مؤشر الديمقراطية (الصوت و المساءلة) و الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد أظهرت بعض الدراسات بأن هناك علاقة إيجابية بين الديمقراطية و الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن دراسات أخرى أثبتت العكس.

فحسب (Olson 1993) فإن الديمقراطيات الراسخة، القضاء المستقل و الطعون القضائية المنتخبة كلها تساعد على ضمان الملكية، و ضمان أن الاستثمارات آمنة لفترة أطول. فالمستثمرون يفضلون مثل هذه الأنظمة لأن ممتلكاتها تكون محمية من الممارسات و الأحكام الوحشية التي تصدر من الحكام المستبدين.²⁷

إلا أن هناك من عارض هذه الفكرة (أن الديمقراطية تأثر إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر)، و في هذا السياق وجد (O'Donnell 1978 and 1988) أن هناك علاقة حميمة بين الحكام المستبدين و المستثمرين الأجانب²⁸، بسبب اهتمام القادة السياسيين بالفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستبدين يحمون رؤوس الأموال الأجنبية من الضغط الشعبي من أجل رفع الأجور، الحماية الشديدة للعمال، أو بفرض ضرائب أقل.

2- مؤشر الاستقرار السياسي و الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل أهم قنوات تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة في تخفيض درجة المخاطرة، و حماية حقوق الملكية و هي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.²⁹

فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة و السليمة و تعقيب فرص الاستثمار الناجح، فمثلا تعرف دولاً كالعراق، باكستان و أفغانستان حالة من التوقف التنموي و شلل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، بسبب ما تعرفه هذه المناطق من نزاعات سياسية و حروب.³⁰

فلقد أوضحت دراسة (Basi 1963) أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey 1985) شملت 54 دولة نامية و ذلك في السنوات 1976، 1979، 1980، أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.³¹

ثالثا: قدرة الحكومة و الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مؤشر فعالية الحكومة و الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الحكومات الفعالة أو القادرة عموما، بغض النظر عن كيف تعرف، هي أكثر استعدادا كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بشكل عام. على الرغم من أن العديد من الدراسات التي قامت بقياس الأداء السياسي، لم تتفق حول أحسن طريقة لتصوير ذلك أو ما هو في الأساس المتغير التابع الذي يجب قياسه. فمكان فعالية الحكومة من

باب كونها وظيفة نوع النظام، القوة الاقتصادية، القدرات العسكرية، أو السكان هو ببساطة إعادة تسمية هذه المتغيرات.³² لذلك فمؤشر فعالية الحكومة هو مقيد بتوفير ما يهم المستثمر بالوسائل الكمية لتقييم فعالية و استقرار السياسات الحكومية.

2-مؤشر نوعية الأطر التنظيمية و الاستثمار الأجنبي المباشر: يمثل الإطار التشريعي و التنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فيقدر ما يكون محكما و منظما و غير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، و تختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة و ذلك لعدة عوامل³³، ففي دراسة قاما بها (Rammal.H.G and Zurbruegg.R 2006) أظهرت نتائجها بأن التدهور في فعالية و تطبيق قوانين الاستثمار (مثل الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية و تنظيم الأعمال) يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الآسيان محل الدراسة و هي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي الأخير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.³⁴

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر

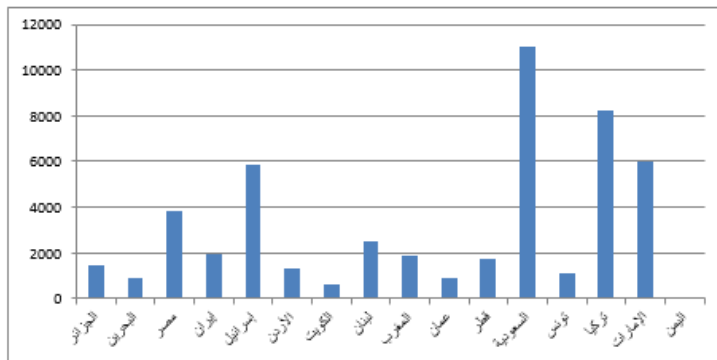
أولا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية تطورات إيجابية خلال الآونة الأخيرة لتصل إلى 1.45 تريليون دولار سنة 2013³⁵، و هذا حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، و ذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل غالبية الدول، لكن بالرغم من هذه التطورات إلا أن تدفقات هذا الاستثمار الوارد إلى دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مازالت ضعيفة إذ تشكل 4.46% من الإجمالي العالمي. و فيما يلي سنعرض في الشكل الموالي متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المينا خلال الفترة 1996-2014.

الشكل رقم (1): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا خلال الفترة 1996-2014 (مليون دولار)

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه خلال الفترة 1996-2014 تلقت كل من السعودية، تركيا، و الإمارات على التوالي أكبر تدفقات للاستثمار الأجنبي



المباشر، فهي تمثل 51.15% من إجمالي التدفقات الواردة إلى منطقة المينا خلال هذه الفترة، و

52.48% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة خلال 2014، و 49.35% من إجمالي الأرصدة الواردة.

ثانيا: تحليل أثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر

لغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة في وجود أثر إيجابي لمؤشرات الحكم الراشد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المينا، سوف نتبع الخطوات التالية:

1- عينة الدراسة و أساليب جمع البيانات:

تتكون عينة الدراسة الأصلية من 22 دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (المينا)، لكن نظرا لعدم وجود بيانات منسقة لبعض الدول كان علينا استبعاد جيبوتي، العراق، ليبيا، سوريا، موريتانيا، و السودان. و بالتالي أصبحت عينتنا النهائية تضم 16 دولة و هي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، تركيا، الإمارات، و اليمن. و الفترة الزمنية المستعملة في التقدير تتكون من 19 سنة تمتد من 1996-2014، و تجدر الإشارة إلى أنه في الحالات القليلة عندما لم تتوفر لدينا بيانات، استخدمنا المتوسط الحسابي للبيانات المتوفرة. و المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي:

1-1 المتغير التابع: و يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، و في دراستنا اعتمدنا على معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصلنا عليه من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد).

1-2 المتغيرات المستقلة: و تتمثل في: مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛ مؤشر الصوت و المسائلة (VA)؛ مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛ مؤشر سيادة القانون (RL)؛ مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛ مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (RQ).

و قد تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من قاعدة بيانات البنك الدولي (WGI).

2- نموذج الدراسة:

إن الشكل العام و بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و ذلك لتمييز بيانات تطور هذه المتغيرات بالاستقرار، يكون كالتالي:

$$Fdi_i = a_0 + a_1PS_i + a_2VA_i + a_3CC_i + a_4RL_i + a_5GE_i + a_6RQ_i + \mu_i$$

و بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و التي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نموذج الانحدار التي تعطي علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، و ذلك عند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية و مختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي

(EViews-8) في استخدام طريقة المربعات الصغرى و اختبارها، و قد تم في الدراسة استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data). و النتائج المتحصل عليها هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نتائج تقدير أثر الحكم الراشد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t اختبار	الاحتمال
C	0.066503	0.068008	0.977869	0.3512
PS	1.451508	0.649663	2.234246	0.0495
VA	-0.001050	0.043538	-0.024123	0.9812
CC	-0.002136	0.299083	-0.007141	0.9944
RL	1.337821	0.444076	3.012596	0.0131
GE	3.932998	0.645036	6.097335	0.0000
RQ	-1.183694	0.384295	-3.080168	0.0116
R ² =0.958481		F=38.47518		DW=2.198716

المصدر: من إعداد
الباحثان اعتمادا
على مخرجات
(EViews-8)

إن معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

$$Fdi=0.066503+1.451508*PS-0.001050*VA-$$

$$0.002136*CC+1.337821*RL+3.932998*GE-1.183694*RQ$$

3- الدراسة الإحصائية للنموذج:

3-1- اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معاملات النموذج و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة (المفسرة) على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: a_1=a_2=a_3=a_4=a_5=a_6=0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة للمعاملات t_{cal} و القيم الجدولية للمعاملات t_{tab} و التي نقوم باستخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5%، و بدرجة حرية $df=n-k=19-6=13$ ، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): اختبار ستودنت لجميع المعاملات

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على جدول ستودنت و مخرجات (EViews-8)

المقدرات	المعاملات	t_{cal}	t_{tab}	الاحتمال
الثابت	a_0	0.977869	2.1604	0.3512
PS	a_1	2.234246	2.1604	0.0495
VA	a_2	-0.024123	2.1604	0.9812
CC	a_3	-0.007141	2.1604	0.9944
RL	a_4	3.012596	2.1604	0.0131
GE	a_5	6.097335	2.1604	0.0000
RQ	a_6	-3.080168	2.1604	0.0116

بالنسبة لمعامل الثابت a_0 ، نلاحظ أن $t_{cal}/<t_{tab}$ ، و بالتالي نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة، أي أن $prob>0.05$ و بالتالي لا يمكن قبول الثابت في النموذج.

■ بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_1 ، نلاحظ أن $t_{cal}/>t_{tab}$ ،

و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob<0.05$ و بالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ بالنسبة لمعامل الصوت و المسائلة a_2 ، نلاحظ أن $t_{cal}/<t_{tab}$ و بالتالي نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة، أي أن متغير الصوت و المسائلة غير معنوي، بالإضافة إلى أن $prob>0.05$ و بالتالي يمكن القول أن الصوت و المسائلة لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_3 ، نلاحظ أن $t_{cal}/<t_{tab}$ ، و بالتالي نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة، أي أن متغير مكافحة الفساد غير معنوي، بالإضافة إلى أن $prob>0.05$ و بالتالي يمكن القول أن مكافحة الفساد لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ بالنسبة لمعامل سيادة القانون a_4 ، نلاحظ أن $t_{cal}/>t_{tab}$ و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير سيادة القانون له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob<0.05$ و بالتالي يمكن القول أن سيادة القانون تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_5 ، نلاحظ أن $t_{cal}/>t_{tab}$ و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير فعالية الحكومة له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob<0.05$ و بالتالي يمكن القول أن فعالية الحكومة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ بالنسبة لمعامل نوعية الأطر التنظيمية a_6 ، نلاحظ أن $t_{cal} > t_{tab}$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير نوعية الأطر التنظيمية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob < 0.05$ و بالتالي يمكن القول أن نوعية الأطر التنظيمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.9584$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، و هي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 95.84 % من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية و المقدرة ب 4.16 % فهي تفسرها عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج و متضمنة في حد الخطأ μ_1 .

اختبار فيشر F:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

نقوم بحساب F_{tab} انطلاقا من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5 % و بدرجة حرية البسط $K=6$ ، و درجة حرية المقام $n-k-1=19-6-1=12$

نلاحظ أن $F_{cal} = 38.47518 > F_{tab} = 3.00$ ، و منه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، و نقبل الفرضية البديلة و التي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، و هذا يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، إذن النموذج ككل له معنوية.

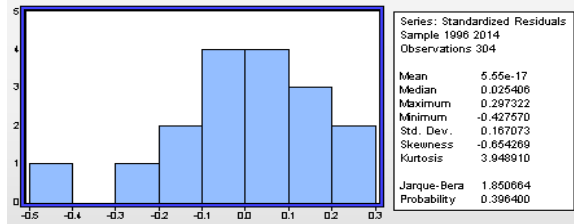
3-3- تشخيص صلاحية النموذج:

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):

الشكل (2): اختبار Jarque-Bera

المصدر: مخرجات (EViews-8)

نلاحظ أن $\text{prob}=0.39 > 0.05$ بالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و من ثم نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.



اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

المصدر: مخرجات (EViews-8)

يظهر من خلال الشكل السابق أن كل القيم الاحتمالية (Prob) هي أكبر من القيمة المعنوية 0.05، و بالتالي نقبل فرضية العدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي. و تؤكد على ذلك القيمة الإحصائية (Durbin-Watson) التي يسمح

Date: 04/28/16 Time: 16:39
Sample: 1996 2014
Included observations: 304

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.193	0.193	0.7548	0.385		
2	0.057	0.021	0.8259	0.662		
3	0.169	0.160	1.4856	0.686		
4	-0.105	-0.178	1.7605	0.780		
5	-0.244	-0.217	3.3681	0.643		
6	-0.175	-0.129	4.2717	0.640		
7	-0.091	0.022	4.5400	0.716		
8	-0.131	-0.045	5.1563	0.741		
9	-0.134	-0.117	5.8772	0.752		
10	-0.083	-0.135	6.1952	0.799		
11	-0.029	-0.044	6.2408	0.857		
12	-0.017	-0.014	6.2584	0.903		

برنامج (EViews 8) بالحصول عليها و التي قدرت ب $DW=2.198716$ و قيمة هذه الإحصائية تقع في المجال $[DU, DL]$ (حيث $DU=2.21$ و $DL=0.65$) و هي قيم الإحصاءات الخاصة باختبار درين واتسن (المجدولة)، أي أن قيمة DW تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج التأثيرات العشوائية.

4- التفسير الاقتصادي للنموذج:

✓ نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الاستقرار السياسي ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 1.45%، و يمكن تفسير ذلك في أن الاستقرار السياسي تنجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، و أيضا تخفيض درجة المخاطرة، و حماية حقوق الملكية و هي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.

- ✓ أما بالنسبة لمؤشر الصوت و المساءلة (الديمقراطية) فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة معنوية بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، و يمكن تفسير ذلك بأن هذا المؤشر لا يلقى اهتمام من طرف المستثمرين الأجانب.
- ✓ كذلك هو الحال بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد، فقد أظهرت النتيجة عدم وجود أي علاقة معنوية بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، و تفسير ذلك في أنه يمكن أن يفضل المستثمرين الأجانب الدولة التي يكون فيها الفساد و ذلك بسبب ما ينجر عنه من تخفيف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية، كما قد يكون وسيلة لتفادي التعقيدات البيروقراطية.
- ✓ و نلاحظ أيضا من خلال النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر سيادة القانون و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في سيادة القانون ب 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 1.33%، و يمكن تفسير ذلك بأن سيادة القانون تضمن بيئة شفافية، مستقرة و يمكن التنبؤ بها و التي تلزم الحكومات المحلية على تنفيذ العقود و حماية حقوق الملكية و حقوق الأشخاص، و هذا ما يفضله المستثمرون الأجانب عند الاستثمار بدول منطقة المينا.
- ✓ و بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد لوحظ من خلال النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بينه و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في فعالية الحكومة ب 1% تؤدي إلى زيادة مهمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 3.93%، لأنه من المتوقع أن يكون لدى الدولة ذات القدرة السياسية المرتفعة أكثر استقرارا للسياسات الاقتصادية من الدول ذات القدرة السياسية المنخفضة، و هذا ما يفضله المستثمرين الأجانب في هذه المنطقة.
- ✓ أما مؤشر نوعية الأطر التنظيمية فقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية سلبية بينه و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في نوعية الأطر التنظيمية ب 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 1.18%، و يمكن تفسير ذلك بأن تعقد الإجراءات الإدارية في هذه المنطقة و الإفراط فيها لا سيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب، كلها إجراءات تؤثر سلبا و تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المينا.

5- نتائج الدراسة و التوصيات:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة معنوية بين معظم مؤشرات الحكم الراشد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد إلى دول المينا، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، و كانت طبيعة تلك العلاقات كما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، فعالية الحكومة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، و كانت معاملات الانحدار 1.45، 1.33، 3.93 على التوالي.
- تأثير مؤشرات الحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختارة في العينة متفاوت، إذ يأتي مؤشر فعالية الحكومة في المقدمة، ثم يليه مؤشر الاستقرار السياسي و مؤشر سيادة القانون، و يظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معاملات الانحدار، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- وجود علاقة سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.
- عدم وجود أي علاقة بين كل من مؤشر الصوت و المساءلة، مؤشر مكافحة الفساد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة.
- و انطلاقا مما سبق، و من أجل تحسين وجهها لوجه جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي أن تهدف السلطات العامة في منطقة المينا إلى تصحيح الخلل في دولها، و تنفيذ الإصلاحات الداخلية الاجتماعية، السياسية، و الاقتصادية التي تعمل على تحسين تكيفها المؤسساتي قبل الشروع في عملية تحرير التجارة. و في هذا الإطار يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتنشيط النظام الديمقراطي
- تفعيل أداء الحكومة و المؤسسات العامة لخدمة الجميع، و إشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، و تفعيل أداء منظمات المجتمع المدني.
- تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سيادة القانون و استقلال جهاز القضاء، و ضبط العلاقة بين السلطة و المال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسؤولين.
- إصلاح النظام القضائي، وفقا لمبادئ تبسيط الإجراءات و الكفاءة لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في النظام القضائي.
- تقليل القيود التنظيمية المطبقة على المستثمرين الأجانب، و أيضا تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- و أخيرا يجب على دول منطقة المينا أن لا تهتم بكمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقط و لكن أيضا بكيف سيتم استخدام هذه التدفقات لتعزيز النمو و الحد من الفقر و عدم المساواة في الدخل بين المناطق.

قائمة المراجع:

- ¹ درويش محمد فاهيم، مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الرشيد، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2010، ص 173.
- ² Danielle Resnick, Regina Birner, **Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth ? : A Review of the Evidence from Cross –Country studies**, DSGD Discussion paper n° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, 2006, p 8.
- ³ Thomas G. Weiss, **Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges**, Third World Quarterly, vol 21, n° 5, 2000, p 797.
- ⁴ محمد محمود الطعمنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط 1، القاهرة، 2005، ص 15.
- ⁵ Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio, **Governance : Past, Present, Future**, Draft paper for Fourth Global Forum: Dialogue and Partnerships for the Promotion of Democracy and Development, Morocco, December 2002, p 2.
- ⁶ سلوى شعراوي جمعة، **مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، منشورات مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001، ص 15.
- ⁷ الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص 12.
- ⁸ سليمان إلياس، **الحكم الراشد بين الخصائص و المعايير**، مقالة منشورة في المجلة الإلكترونية البدر، جامعة بشار، العدد 3، ماي 2011، ص 133.
- ⁹ Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, **Governance Matters III : Governance indicators for 1996-2002**, The World Bank, 2004.
- ¹⁰ صفيح صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.
- ¹¹ Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, op cit, p 6.
- ¹² شعبان فرح، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر (2000، 2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 27.
- ¹³ مفيد دنون يونس، عدنان دهام أحمد، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسية الحكم**، مجلة تنمية الراقدين، العدد 109، المجلد 34، العراق، 2012، ص 192.
- ¹⁴ Daniel Kaufmann and all, **The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues**, Global Economy and Development, at Brookings, September 2010, p4.
- ¹⁵ مفيد دنون يونس، عدنان دهام أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.
- ¹⁶ بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البيئية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، شتاء-ربيع 2015، ص 127.
- ¹⁷ سعد محمود الكواز، عمر غازي العيادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة لعينة من الدول العربية-**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 1، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 5.
- ¹⁸ OCDE, **Recent trends in Foreign Direct Investment**, Survey of OCDE work on international investment, 1998, P 17.

¹⁹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 460-461.

²⁰ Hines. Jr, James R, **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper 5266, 1995.

²¹ سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، و طرق مكافحته و دور المنظمات العالمية و العربية في مكافحته، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد السابع، 2014، ص 138.

²² Tanzi .v, **Corruption around the world : causes, consequences, scope and cures**, Staff papers-International Monetary Fund, vol.45, N° 4, 1998, p 583.

²³ زياد عربية، الفساد، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005، ص 5.

²⁴ Shang-Jin Wei, **How taxing is corruption on international investors ?**, The Review of Economics and Statistics, N° 1, February 2000, p8.

²⁵ فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

²⁶ See for exemple :- Haggard Stephan, Andrew MacIntyre, and Lydia Tiede, **The Rule of Law and Economic Development**, Annual Review of Political Science, 11 (1), June 2008, p 207. Staats Joseph .L and Glen Biglaiser, **Foreign Direct Investment in Latin America : The Importance of Judicial Strenght and Rule of Law**, International Studies Quarterly, p 2-3.

²⁷ Olson, Mancur, **Dictatorship, Democracy, and Development**, American Political Science Review 87 (3), 1993, p 567-76.

²⁸ O'Donnell, Guillermo, **Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State**, Latin American Research Review 13 (1), 1978, p3-38.

²⁹ على عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 75.

³⁰ حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير، جامعة وهران، 2010/2011، ص 74.

³¹ عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 54-55.

³² Kugler. J and R.L. Tammen, **The Performance of Nations**, Rowman & Littlefield Publishers, 2012.

³³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002، ص 2.

³⁴ Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg, **The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets**, International Business Review, Volume 15, Issue 4, August 2006, p 401.

³⁵ مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2014، ص 12.